مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الجمعة 14 يوليو 2023

إذاعة فرنسا الدولية: مصر وشركاء السودان يحاولون وقف الحرب الأهلية

(ترجمات . راديو فرنسا الدولي)

اهتم موقع إذاعة فرنسا الدولية (RFI) بقمة دول جوار السودان التي استضافتها مصر يوم الخميس الماضي لبحث سبل حل الأزمة في السودان.

وقال الموقع الفرنسي إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي استقبل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، والرئيس التشادي إدريس ديبي، والرئيس الإريتري أسياس أفورقي، ورئيس جنوب السودان سلفا كير، وممثل ليبيا.

وقال رئيس جنوب السودان كير إن رؤيتهم لحل الأزمة السودانية تستند إلى وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية.

وأشار الموقع إلى أن اجتماع الخميس في القاهرة يأتي بعد جهود دبلوماسية متعددة لإنهاء العنف في السودان.

ومنذ بداية الصراع، حاولت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية فرض وقف إطلاق نار فاشل.

وكتب الباحث الشرق أوسطي طلال محمد مؤخرًا في فورين بوليسي: "السودان جسر يربط الشرق الأوسط وأفريقيا، ومواردها الطبيعية الوفيرة تعني أن معركة الخرطوم قد اتخذت بعدًا إقليميًا".

أحد التحديات الرئيسة التي يواجهها شركاء السودان هو أنهم جميعًا متهمون بالانحياز إلى أحد الأطراف.

ولفت الموقع إلى أنه وحتى هذه اللحظة، دعمت مصر المحادثات التي استضافتها السعودية في جدة. لكن يبدو أن التجاور والتشابه بين السودان ومصر أجبر السيسي في مصر على التحرك.

دخل ما يقرب من 256 ألف لاجئ سوداني مصر منذ منتصف أبريل، ويخشى المصريون من تدفق مزيد من النازحين بسبب الحرب.

كذلك تربط مصر والسودان علاقات اقتصادية. وتؤثر الحرب على صادرات مصر في السودان.

ومن الناحية السياسية، يُعد الرئيس المصري جنرال عسكري وخصم شرس لتمرد حميدتي، وفقًا للموقع.

ويُعتقد أنه إذا فشلت المفاوضات مرة أخرى، فقد تضطر مصر إلى دعم البرهان على نحو أكثر انفتاحًا وربما حتى الانخراط في الصراع إلى جانبه.

استمرار تراجع إنتاج الغاز في مصر مع تطلع الوزير إلى زيادة الاستكشاف

(اقتصاد . ميدل إيست إيكونوميك سيرفي)

نشر موقع ميدل إيست إيكونوميك سيرفي (mees) ، المهتم بشؤون الغاز والطاقة في الشرق الأوسط، إن إنتاج

مصر من الغاز تراجع إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات إلى 5.841 مليار قدم مكعبة يوميا في مايو. لكن وزير النفط طارق الملا يتطلع إلى زيادة الإنفاق على الاستكشاف إلى 1.8 مليار دولار على مدى العامين المقبلين، إذ تأمل القاهرة في تجنب عجز الغاز الذي يلوح في الأفق.

وأوضح الموقع أن إنتاج مصر من الغاز انخفض للشهر الثامن على التوالي لشهر مايو، حيث انخفض 100 مليون قدم مربع إلى أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات عند 5.841 مليار قدم مربع، أي حوالي 1.25 مليار قدم مربع دون الذروة التي سجلتها 7.193 مليار قدم مربع في سبتمبر 2021 .

وبمتوسط 6.073 مليار قدم مربع في اليوم للأشهر الخمسة الأولى من عام 2023، تكون الأحجام أقل بنسبة 8٪ أو 530 مليون قدم مربع في اليوم أقل من مستويات العام الماضي.

ستراتفور: مصر وإثيوبيا يستأنفان المحادثات "العاجلة" بشأن اتفاقية سد النيل

(ترجمات . ستراتفور)

نشر مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية والأمنية تقريرًا يتناول اتفاق مصر وإثيوبيا على استئناف المفاوضات بشأن أزمة سد النهضة.

ويقول التقرير إن السيسي وأبي أحمد يأملان الانتهاء من اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير في غضون أربعة أشهر، حسبما أفادت بلومبيرج في 13 يوليو.

وأعلن أبي أحمد في 7 يوليو أنه سيؤجل الملء الرابع للسد حتى أواخر أغسطس أو أوائل سبتمبر، بعد بدء موسم الأمطار، بدلًا من أوائل أغسطس وذلك «لتخفيف مخاوف الشعبين المجاورين».

وحول أهمية الاتفاق، لفت التقرير إلى ضرورة أن تتوصل إثيوبيا إلى اتفاق مع مصر حول كيفية التعامل مع أكبر مراحل الملء مع اقتراب بناء السد من الاكتمال، خاصة خلال فترات الجفاف التي أوجدها تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة. وفي حال أكملت إثيوبيا ملء السد في غضون خمس سنوات - الحد الأدنى من فترة التعبئة التي تتراوح من خمس إلى سبع سنوات التي استهدفتها - فستحتاج إلى متوسط حوالي 25 مليار متر مكعب سنويًا في عامي 2023 و 2024، وهو ما يمثل حوالي نصف متوسط التصريف السنوي لنهر النيل الأزرق في موقع السد.

وأشار التقرير إلى أن بناء السد اكتمل بنسبة 90٪، وفقًا لمسؤولين إثيوبيين ويمتلئ الخزان بحوالي 22 مليار متر مكعب من سعته البالغة 74 مليار متر مكعب. وواجهت المفاوضات بين مصر وإثيوبيا بشأن السد صعوبات كبيرة من أجل إحراز تقدم لأكثر من عقد.

تحليل: مصر تُخاطر بتفاقم التضخم بزيادة المعروض النقدي في ظل ارتفاع العجز

(اقتصاد . رويترز)

نشرت وكالة رويترز تحليلًا تُسلِّط فيه الوكالة الضوء على التداعيات السلبية لتوسع مصر في معروضها النقدي.

وتقول الوكالة إن مصر تخاطر بتفاقم التضخم وزيادة الضغط على الجنيه المصري إذا لم تبطئ وتيرة التوسع في المعروض النقدي الذي يقول مصرفيون ومحللون إنه يستخدم لسد العجز المتزايد في الميزانية.

وتظهر أرقام البنك المركزي أن المعروض النقدي "ن 1"، والذي يشمل العملة المحلية المتداولة والودائع تحت الطلب بالجنيه المصري، قفز بنسبة 31.9٪ في العام المنتهي في نهاية مايو 2023، بعد ارتفاعه بنسبة 23.1٪ في السنة المالية المنتهية في يونيو 2022، و بنسبه 15.7٪ في السنة المالية 2020/2021.

ولفتت الوكالة إلى أن التسارع الحاد في نمو المعروض النقدي جاء خلال ثلاث سنوات تعرضت فيها نقاط الضعف الاقتصادية الكامنة في مصر لسلسلة من الصدمات بما في ذلك جائحة كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا.

وتعرضت موارد مصر المالية لضغوط بسبب النقص المستمر في العملات الأجنبية وتزايد الديون، منها 20 مليار دولار يجب إعادة تمويلها أو سدادها خلال الأشهر الـ 12 المقبلة.

وفي غضون ذلك، وحسب ما تضيف الوكالة، ارتفع الإنفاق، وذلك لأن الدولة سعت إلى تنفيذ مشاريع بنية تحتية طموحة بما في ذلك مدن جديدة وتوسيع كبير للطرق مع سعيها للحفاظ على بعض الإعانات من أجل دعم مستويات المعيشة المتدنية.

وتتوقع وزارة المالية عجزًا في الميزانية قدره 824.4 مليار جنيه مصري (26.7 مليار دولار) في السنة المالية 2023/24 التي بدأت في الأول من يوليو، ارتفاعا من 723 مليار جنيه في 2022/23 و 486.5 مليار في 2021/22.

كذلك تظهر بيانات الوزارة أنها تتوقع أن يرتفع إجمالي الإنفاق إلى 2.07 تريليون جنيه هذا العام من 1.81 تريليون جنيه في 2022/23.

يقول المحللون إن الوتيرة السريعة لطبع موبد من العملة المحلية للحاق بكمية أبطأ من السلع والخدمات يُفاقم التضخم ويُضعف العملة بشكل أكبر.

ونقلت الوكالة عن باتريك كوران من تيليمر، قوله: "في ضوء محدودية الحصول على التمويل الخارجي وتعرض القطاع المصرفي بشدة للديون الحكومية، فإن الفشل في كبح جماح عجز الميزانية قد يؤدي إلى زيادة تسييل العجز وتفاقم مشاكل التضخم والعملات الأجنبية في مصر". .

ولم يرد البنك المركزي ووزارة المالية على طلبات للتعليق.

وتشير الوكالة إلى أن معدل التضخم الرئيس في مصر تسارع إلى 35.7٪ في يونيو، متجاوزًا أعلى مستوى سابق له على الإطلاق في عام 2017، من 30.6٪ في أبريل، بينما قفز التضخم الأساسي إلى 41٪.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، رفعت مؤسسة جي بي مورجان توقعاتها للسنة المالية الجديدة، التي تنتهي في يونيو 2024، إلى 22.7٪ من 21.3٪ "بسبب استمرار ضغط التضخم ومخاطر العملات الأجنبية". وتتوقع أن يبلغ معدل التضخم الأساسي 23.5٪.

وانخفض سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري بمقدار النصف مقابل الدولار منذ مارس 2022 وبنسبة أكبر في السوق السوداء. ويرى اقتصاديون انخفاض الجنيه إلى 40 للدولار خلال العام المقبل من حوالي 30 الآن.

ويرجع جزء كبير من عجز الموازنة المصرية إلى زيادة الفائدة على الاقتراض المحلي والأجنبي الذي انتشر بشكل كبير خلال السنوات الثماني الماضية.

وتنوه الوكالة إلى أن قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار الذي أبرمته مصر في ديسمبر ويُصرف على مدى 46 شهرًا، على الرغم من تأجيل المراجعة الأولى للبرنامج وسط حالة عدم اليقين بشأن تعهد مصر بالانتقال إلى سعر صرف مرن وجمع الأموال من خلال بيع أصول الدولة.

ويقول مصرفيون ومحللون إن الطريقة الرئيسة التي يعمل بها البنك المركزي على زيادة المعروض النقدي هي عن طريق الإقراض المباشر للحكومة، بما في ذلك عن طريق شراء السندات الحكومية.

وتظهر بيانات البنك المركزي أن هذا يمكن ملاحظته في "صافي المستحقات على الحكومة" للبنك المركزي، والتي قفزت إلى 1.48 تريليون جنيه مصري بنهاية مايو 2023 من 1.06 تريليون جنيه في نهاية يونيو 2022.

وتلفت الوكالة إلى أن وكالات التصنيف موديز وستاندرد آند بورز وفيتش خفضوا على مدى الأشهر الخمسة الماضية تصنيف الديون السيادية المصرية. وفي مايو، وضعت وكالة موديز مصر قيد المراجعة لخفض محتمل آخر، مشيرة إلى التقدم البطيء في مبيعات الأصول.

ويلفت التحليل إلى أن خفض تصنيف وكالة موديز من شأنه أن ينقل مصر من B3، إلى Caa على الأقل، أو «المكانة السيئة والمعرضة لمخاطر ائتمانية عالية». وتقول وكالة موديز إن مثل هذه المراجعات عادة ما تستغرق 90 يومًا.

"بي بي سي" تكشف تعرض الناجين من مركب اليونان لضغوط من خفر السواحل لاتهام المصريين المقبوض عليهم

(ترجمات . BBC)

مارس خفر السواحل اليوناني ضغوطًا على الناجين من غرق مركب المهاجرين أمام اليونان، يونيو الماضي، لدفعهم لاتهام المصريين التسعة المقبوض عليهم بأنهم مهربين ومسؤولين عن غرق المركب، بحسب تقرير نشره موقع بي بي سي اليوم، تضمن لقاء مع ناجين من المركب الذي كان على متنه نحو 750 شخصًا، لقى 82 منهم مصرعهم ونجا 104، وفُقد نحو 500 آخرين.

كانت السلطات اليونانية ألقت القبض على تسعة مصريين كانوا على متن المركب، ووجه لهم الادعاء اليوناني تهمًا

تتضمن القتل غير العمد، والتسبب في غرق المركب، والانضمام لمنظمة إجرامية للاتجار في البشر، معتبرين أنهم كانوا ضمن طاقم المركب الغارق، وهو ما ينفيه المتهمون التسعة، مؤكدين أنهم كانوا على متن المركب كمهاجرين، مثل غيرهم ممن تم إنقاذهم. ويواجه التسعة عقوبة السجن مدى الحياة إذا ثبتت إدانتهم.

تقرير «بي بي سي» أشار إلى شهادة اثنين من الناجين أن خفر السواحل أمر جميع الناجين بأن يقولوا إن الرجال المصريين التسعة هم المسؤولون عن الاتجار بهم، ونهاهم عن التحدث بشأن دور خفر السواحل في حادث الغرق. ونقل التقرير أن عددًا من الناجين اتهم بعض التسعة المشتبه بهم بإساءة معاملة الركاب، بينما قال آخرون إن بعضهم كانوا يحاولون المساعدة.

ويخشى الناجيان اللذان تحدثا لـ«بي بي سي» من الإعلان عن شهادتيهما علانية خوفًا من أن تتهمهم السلطات اليونانية بالمسؤولية عن الحادث، كما اتهمت المصريين، فيما قال أحدهم: «إن كان هناك نظام عادل فسنساهم في هذه القضية»، وذلك بعدما أشارا إلى مسؤولية خفر السواحل اليوناني عن غرق المركب.

بخلاف الاتهامات بالتسبب في غرق المركب، كان خفر السواحل اليوناني تعرض لانتقادات لفشله في إنقاذ المهاجرين قبل أن ينقلب المركب. وقال نشطاء، ومنظمات عاملة في مجال البحث عن اللاجئين وإنقاذهم، إنهم أبلغوا حرس السواحل اليوناني، ووزارة النقل اليونانية، وسلطات البحث والإنقاذ في كلٍ من اليونان، ومالطا، وإيطاليا، بموقع المركب وعدد المهاجرين الذين يحملهم قبل غرقه بما يقرب من يوم كامل، لكن أيًا منهم لم يتدخل لإنقاذهم، فيما تقول السلطات اليونانية، إن المركب رفضت عروضًا متكررة لإنقاذ من عليها.

وكانت الدعوات انطلقت، بما في ذلك الصادرة من الأمم المتحدة، لإجراء تحقيق دولي ومستقل حول الحادث، تم تجاهلها حتى الآن.